الإمارات وإسرائيل... السينما وغيرها

معن البياري

يحتاج رصدُ اليومي الاتفاقيات الموقعة يوميا بين إسرائيل والإمارات إلى مجهود كثير، أو ربما إلى جهاز سكرتاريا يساعدُك. تتوالى بكثافةٍ متتابعة، ووتيرة متعجلة، في كل المجالات والاختصاصات والأنشطة، تتجاوز التحالف العسكري والأمني المعلن، إلى اتفاقيات بين البنوك والمصارف، وبين شركات في القطاع الخاص ومؤسسات في دولة الاحتلال، وبين الجامعات ومراكز البحوث، وبين قطاعات مختصة بالثقافة والفنون. والظاهر أن التحالف الجاري بين أبوظبي وإسرائيل بالغ الحرارة والحميمية، وإلا ما هي الدواعي الملحّة لإجازة نفخ حاخام يهودي البوق اليهودي في دبي بمناسبة بدء السنة العبرية، السبت الماضي، ولأن يحتفي تلفزيون دبي بالمناسبة بوضع شارة تهنئة بالعبرية على شاشته، ولأن يتبادل رئيسا تحرير «الاتحاد» الظبيانية و«يديعوت أحرونوت» مقالاتهما للنشر في الصحيفتين، من شديد الوساخة أن يكتب الأخير داعيا الإماراتيين إلى «زيارة الأماكن التاريخية في القدس» (!).

ولّما كان الحبل باق على الجرار، فإن جهاز سكرتاريا سيصير شديد الضرورة لملاحقة طوفان الاتفاقيات والمذكرات المشتركة، والتي لا شطط في القول إنها تفوق، كمّا ونوعا، الاتفاقات الموقعة بين الإمارات وأي بلد عربي. وهذه، لا على التعيين، الاتفاقية (الإطارية؟)، المعلنة أخيرا، بين لجنة أبوظبي للأفلام وصندوق السينما الإسرائيلي ومدرسة سام شبيغل للإنتاج السينمائي في القدس، لا مثيل لها بين الإمارات ومصر (مثلا)، التي تعد من أولى دول العالم في صناعات السينما، وفيها خبرات وبنيات تحتية مشهودة في هذا. ومن بين كلام كثير تضمّنته الاتفاقية التي وصفتها اللجنة المذكورة «تاريخية» إن الطرفين اتفقا على جدول أعمال يمتد على أربع مبادرات رئيسية، منها إقامة ورش عمل مشتركة، في تدريب وتعليم، إلى جانب الإفادة من «مختبر الأفلام الدولي». كما إقامة برامج تدريبية متخصّصة لصناع الأفلام وتطوير إنتاجات مشتركة بين أبوظبي وإسرائيل. واختيار طلاب إماراتيين للدراسة في أحد المسارات التعليمية التي تقدمها مدرسة «سام شبيغل للإنتاج السينمائي»، واختيار ممثلين من قطاع السينما الإماراتي للمشاركة في نشاطات المختبر. والتخطيط لإقامة مهرجان سينمائي إقليمي سنوي، يستعرض إنتاجات المبدعين، على أن يقام بالتناوب بين أبوظبي وإسرائيل. وما يستنفر العجب في هذا كله أن لدى أبوظبي أوثق العلاقات مع دول عديدة، فيها المعاهد والأكاديميات والأوراش والهيئات المعنية بتأهيل الكفاءات في صناعات أفلام السينما، ما لا يجعلها في حاجةٍ إلى مدرسة في إسرائيل في هذا الخصوص، سيما وأن دولة الاحتلال العنصري ليس مشهورا تقدّمها في هذه الصنعة، على غير مكانتها في تطوير تقنيات التجسس. ومن غرائب حفلت بها الاتفاقية المتحدّث عنها أن طرفيها سيعملان على «بناء تعاون ثقافي في مجالات صناعة المحتوى الذي يهدف إلى تعزيز ثقافة التسامح والتعلم وبناء تفاهم ثقافي مشترك».

لم يحدث شيء، مثل أرطال الوقاحة والابتذال هذه (الاقتباس هنا شديد الإيجاز) أبدا بين الأردن وإسرائيل، ولا بين مصر وإسرائيل، ولن يحدُث. تماما كما العجب العجاب في توجيه رسالة إلى الجامعات الإماراتية والأكاديميين العاملين فيها، تحثُّهم على الانخراط في مشروعات بحوث مشتركة مع «المجلس اليهودي للإمارات العربية المتحدة (Jewish Council of UAE) للبحث في التاريخ اليهودي في الإمارات، بالتعاون مع منظماتٍ دولية». وقد نُشر أن جامعة زايد (كما جامعات إماراتية أخرى) بصدد تطوير شراكة مع المجلس «ستتضمن مجالات تعاون وأنشطة في البحث وبرامج دراسية ودراسة لغات وتعاون مجتمعي وتواصل، كما ستتجه نحو استكشاف موضوعات مثل التاريخ اليهودي في الإمارات، والثقافة والتراث اليهودي – الإسلامي». .. يحتاج واحدنا إلى أعصاب خاصة، وهو يستقبل هذا الكلام عن ولع حكام في أبوظبي باليهود، سيما وأنهم لم يخبرونا يوما عن «تاريخ يهودي» في بلدهم. وهذه وزيرة الثقافة والشباب الإماراتية، نورة الكعبي، تعلن في مقابلة مع صحيفة عكاظ السعودية (!)، قبل توقيع ما سميت معاهدة سلام بين بلدها وإسرائيل، إن تفاهمات وشراكات نوعية في مجالات ثقافية لم يتم تداولها مسبقا ستتم مع إسرائيل ..

ليس الذي نرى، ونقرأ ونسمع عنه، بين الإمارات وإسرائيل، تطبيعا، إنه أوثق من تحالف .. وهذا مفزع.

جذور السلفية الغربية في مأساة العالم الحديث

مهنا الحبيل

يرتدّ العالم اليوم نحو حالة تعصّب عنصري بميني متطرّف، على الرغم من وجود الدولة المدنية الحديثة، بسبب جذر الخلل المؤثر، في عمق الحداثة المادية، وغياب الأخلاق الروحية، ومراقبة الضمير (اللاهوتي)، وبالتالي الصعود المستمر لآلة التوحش الرأسمالي، بل وتطوّرها، وهو مشهود اليوم في مناطق العالم. فهذا اليمين الصاعد يُعتبر، في حوارات التقييم الفلسفي، نوعاً من العودة إلى سلفيات هذه الأمم، بما فيها من جذور دينية وعرقية متشدّدة، قامت عبرها حروب دينية في أوروبا، لعبت دوراً كبيراً في هجرات الغرب إلى ما يُسمّى العالم الجديد، في قارّة أميركا الشمالية، وهو هروبٌ كرَسَ، عبر الهجرة، دولاً غربية حديثة، لكنه أيضاً نفّذ جرائم إبادة توحش للسكان الأصليين، في هذا العالم الجديد.

ونلاحظ هنا أن الروح ذاتها التي ارتُكبت عبرها مذابح منذ ماساة الأميركيين الأفارقة إلى الحملات المختلفة أخيراً على الملوّنين، أو أصحاب الديانات الأخرى، وخصوصاً المسلمين، لا تزال تعود دوراتها بشدة، وتهدّد السلام في العالم وفي دولها، وتنقض أسس التعايش الأولية، وهي في حالة صعودٍ شعبي، فهل هذا يلغي مسؤولية أي حالات تطرّف أو عنف في العالم الإسلامي؟ كلا. ولكننا اليوم نطرح جذور سلفيات أخرى، تهدّد السلام والأمن والسكينة، لسكان هذه الدولة وتلك، سواء كانت غربية، أو اسيوية كالهند أو بورما. ومع ذلك، لا يوجد عزل فكري استراتيجي لها، ولا خطط مواجهة لصعودها، ومكفولٌ لبنيتها الشعبية كامل الشراكة الوطنية الاجتماعية. ونحن نقصد بالمواجهة مؤسسات التطرّف العنيف ضد المسلمين وغيرهم، لا حمل هذه السلفيات على قناعات شخصية مخالفة لمذاهبهم.

نعم هناك أسس ومواد قانونية تسائل الخطاب العنصري، وقد توقفه قانوناً، لكنها لم توقف نزعات التطرّف العنصري، ولم توقف حوادث القتل، ولا ثقافة الانقسام الاجتماعي التي تشتعل في الغرب، وأكبر مؤثراتها، السلفية الاجتماعية اليمينية للغرب ذاته، عبر العرق والدين. وهناك ثقافة تعايش وتآلف إنساني موجودة بالفعل في أجيال من الغرب، غير أن هناك تراجعاً في حضور هذه الثقافة، لمصلحة التطرّف اليميني العنصري، حيث يُمثل الجهل بثقافة الآخر غير الغربي دوراً كبيراً في انتشار التطرّف، ولكنّ هناك سبباً آخر لتعمّق الانقسام، وهو شعور أجيال الأمم الغربية بخسارة حياتها الاقتصادية، بسبب هذه الهجرات الموسمية المستمرة التي يذهب بعض ضحاياها في رحلة العبور للعالم الجديد، سواء في أوروبا أو أميركا الشمالية، ليكونوا وجبةً للبحر أو الصحراء، أو الصراع قبل وصولهم إلى أرض الأحلام التي قد تمنحهم شيئاً من المعيشة والأمن، وقد يجدون فيها مهدّدات أخرى، فمن هو المسؤول عن هذا الانقسام العالمي، وعمليات البحث الجنوبي المستمرة، لفرص العيش والأمن، ولماذا يستمر عالم الجنوب بالبحث عن مخرج؟ القضية هنا ليست في تبرئة أي أمةٍ أو شعب من مسؤوليتها في رسم خريطة النهضة، وبالتالي صناعة دولة عدالة اجتماعية، ولكن حديثنا هنا في التوصيف العادل لمسؤولية الأمم الغربية، في التدخلات المباشرة المعيقة لنهضة هذه الأمم، من خلال دعم استبداد حكوماتها، أو فرض خطط اقتصادية تلزمها بخدمة المصالح الرأسمالية الغربية.

وحين تهبّ رياح الهجرة إلى الشمال، لسقوط واقع هذه الدول، لا تقدم الأمم الغربية ما يساعد على انتشالها وتنمّيتها، بل جرعاً محدودة تُبقيها حيّة. ولكن لا سبيل لها للحياة إلا عبر الأنبوب الغربي، وما تمارسه محاور الصراع الأخرى، كالصين وروسيا، يتلبس بالدور نفسه، ربما كان الفرق في أن بكين شرقية، غير أن تعاملها مع الأيغور في تركستان لا يقل سوءاً عن نماذج الغرب، ثم تقمصها المذهب الرأسمالي الغربي بكل عيوبه. أمام هذه الحقيقة، ألسنا نواجه اليوم آثار سلفيتين في الغرب، الأولى هي جذر التقسيم، بين عالم الجنوب والشمال التي ثبت أنها لم تتغير في عالم الغرب ما بعد الحداثة المادية، على الرغم من خطاب الحقوق والأنسنة الذي له بالفعل أنصار ومؤسسات وثقافات، لكنه لم يوقف آلية الفصل العنصري، ولعبة الرأسمالية الغربية عميقة فيه، من حيث فرص العمل لقوميتها، أو من خلال استثمارها غير الأخلاقي في عالم الجنوب، ثم انتهى الأمر إلى وضع أولئك الأمم، والشعوب المهاجرة بحثاً عن الحياة، تحت نير السلفية الأخرى التي تستدعي جهراً تفوق عرقها وعقيدتها، وتنادي بطرد الغرباء عبر قتل بعضهم وترويعهم، فهل حظيت هذه الظاهرة بحوار عالمي في مستوى الأزمة؟

لا يعتمد حجم الضخ الإعلامي في توصيف خطاب التطرّف الديني والقومي على حقائق أو أرقام، فما يجري هو وضع بؤر تركيز إعلامية، موظفة عالمياً، ومركزها السياسي وغرفة عملياتها بيهمن عليه توحش رأسمالي، وتطرّف عنصري وديني، بعضه مختفٍ وراء فكرة الإلحاد أو العلمانية المطلقة. هذا التحالف يُطبق بالفعل على عالم اليوم، ويُضيّق فرص المدافعة الفكرية، ثم السياسية، لبحث سؤال التطرّف والعنصرية في العالم، ومن أين نبدأ الحل كأسرة إنسانية. وهو ليس مسألة جهل في قلب المشروع العالمي، بل لحماية جشعه المتطرّف، ورفض عقيدة الشراكة الإنسانية، هذا الظلم وهذا التحفيز والحصار الدولي ضد روح الإنسان واجه حملات للدفاع عن حقوقها، كان أبرزها الفكرة اليسارية في العالم، غير أن المرجع الأكبر لهذه الفكرة كان أيضاً مشروعاً مصلحياً متوحشاً، لمصلحة قوميته منذ زمن رأسمالي، إلى حال سبيلها بلا ضجيج، على نحو ما تذهب إليه كل الزوابع في الفناجين، وتبدّدت مثل كل الخطابات الخارجة عن رشدها، سيما وأن بعض تلك الأصوات جاءت مزمجرةً أكثر مما ينبغي، هائجة، تشي بشبهة نبرةٍ إيرانيةٍ موظفةٍ في خدمة أجندة ما يعرف بمحور المقاومة، وهو أكبر مستثمر سياسي في منجم القضية الفلسطينية، وصاحب أشد الشعارات صخباً ولغواً وعنترية.

ما كان مقدّراً لمثل هذه الدعوة الطائشة أن تجد مرحبين بها من أولي الأمر، ولا مستمعين لها في أوساط النخبة السياسية الفلسطينية الملتاعة، فالقابضون على الجمر لم يفقدوا صوابهم، على الرغم من انخساف الأرض تحت أقدامهم، ولم يخرج أولياء الدم عن طورهم، فيقفزون في الهواء بعماء بصيرة، ويقترفون خطأ إطلاق الرصاص على أقدامهم نكاية بغيرهم، حيث رجح الاعتدال والعقلانية، فضلاً عن الحكمة ورباطة الجأش، على لهب الانفعالات المكتومة في الصدور، واعتصم الرازحون في الأسر الطويل، الترك والحصار المديد، بحبل الصبر الجميل، الصمت والنفس الطويل، إلى أن ينجلي ليل هذه المرحلة الرديئة عن صبح جديد.

لم ينبئ الموقف الرسمي الفلسطيني الصائب، إزاء رفض الدعوة العدمية إلى الانسحاب من جامعة الدول العربية، على أي رهان حول إمكانية عودة الروح إلى جسد هذه المؤسسة الشائخة، أو تم اعتماده لأن هناك من يعوّل كثيراً على بيروقراطية لا يملك أمينها العام أمراً من أمورها الحقيقية، وإنما لأن قرار الانسحاب أقرب ما يكون إلى صرخة في واد بلا زرع، وإشهار حالة يأس لا محل لها مطلقاً في حماة الصراع. إن لم نقل نوعاً من الاستسلام المتسرع لأمرٍ واقع قد يتغير في منطقة حبلى بالمتغيرات، وهو ما يقتضي بالضرورة الموضوعية مواصلة التشبث بأهداب الحياة، والبناء على قاعدة أن اليأس ليس خياراً حتى في أحلك الأوقات. ومع أن الحفاظ على العضوية في جامعة الدول العربية لا يقدّم ولا يؤخر، وقد لا يكون مفيداً لأيٍّ من الأعضاء، سيما وأن هذه المنظمة الإقليمية لم تعد قادرةً على الهش أو النش، أو قل بلا حول ولا قوة، إلا أن الانسحاب الفلسطيني من الجامعة، وهي حائط مبكاهم السياسي، هكذا من دون تبصر أو احترازس، كان من شأنه أن يخدم المتربصين، وأن يقدم هدية مجانية لإسرائيل، وربما لحلفائها الجدد، ممن سيتبادلون معها التهاني والأنخاب، وقد يقول بعضهم «يستحقون هؤلاء الأوغاد» فيما سيعتبر الآخرون مثل هذا القرار الساذج ذريعة إضافية للتنصل من أي التزام سياسي وأخلاقي تجاه الشعب الفلسطيني، بحجة خروج «ناكري الجميل» عن الصف العربي.

لا يُشكل التطبيع الإماراتي والبحريني نهاية التاريخ، ولا خاتمة مطاف كفاح شعبٍ لم تنطفئ له شعلة، ولم تنكسر له روح، مرّت به نوائب بلا حصر، وتكسّرت على ظهره النصال فوق النصال، إلا أنه ظل يربي الأمل كما كان يربي الأولاد والورود والبنات، يقاوم بكل الأشكال المتاحة، ويحاصر الحصار، ويصنع معجزات الانبعاث مجدّداً من تحت الرماد.

عن الانسحاب من الجامعة العربية

عيسى الشعيبي

تحت وطأة حسٍّ عميق بالمرارة، وشعورٍ جارف بالخذلان، تفشيا كالوباء، في أوساط الفلسطينيين عامة، عقب تطبيع الإمارات والبحرين علاقاتهما مع دولة الاحتلال العنصري، علت أصوات في الداخل والخارج، تطالب بانسحاب منظمة التحرير من جامعة الدول العربية، احتجاجاً وردّ فعل على رفض وزراء الخارجية العرب في اجتماعهم أخيرا مشروع قرار فلسطينيا يدين خطوة أبوظبي المزمعة، ويرفض، في الوقت ذاته، كل مسعىً تطبيعي مماثل ينتهك الالتزام ببنود مبادرة السلام العربية التي ظلت محل إجماع، ولو في ظاهر الأمر، 18 عاماً حافلة بالتحوّلات والانهيارات المدوية على كل صعيد. لم تلق الأصوات المنفعلة بجسامة التبعات المترتبة على الخطوة التطبيعية هذه صدى واسعاً في الفضاء السياسي الفلسطيني، المليد بشتى الأصوات المتداخلة، ومختلف المواقف والعواطف والانحيازات المسبقة، فذهبت الدعوة العبثية هذه إلى حال سبيلها بلا ضجيج، على نحو ما تذهب إليه كل الزوابع في الفناجين، وتبدّدت مثل كل الخطابات الخارجة عن رشدها، سيما وأن بعض تلك الأصوات جاءت مزمجرةً أكثر مما ينبغي، هائجة، تشي بشبهة نبرةٍ إيرانيةٍ موظفةٍ في خدمة أجندة ما يعرف بمحور المقاومة، وهو أكبر مستثمر سياسي في منجم القضية الفلسطينية، وصاحب أشد الشعارات صخباً ولغواً وعنترية.

ما كان مقدّراً لمثل هذه الدعوة الطائشة أن تجد مرحبين بها من أولي الأمر، ولا مستمعين لها في أوساط النخبة السياسية الفلسطينية الملتاعة، فالقابضون على الجمر لم يفقدوا صوابهم، على الرغم من انخساف الأرض تحت أقدامهم، ولم يخرج أولياء الدم عن طورهم، فيقفزون في الهواء بعماء بصيرة، ويقترفون خطأ إطلاق الرصاص على أقدامهم نكاية بغيرهم، حيث رجح الاعتدال والعقلانية، فضلاً عن الحكمة ورباطة الجأش، على لهب الانفعالات المكتومة في الصدور، واعتصم الرازحون في الأسر الطويل، الترك والحصار المديد، بحبل الصبر الجميل، الصمت والنفس الطويل، إلى أن ينجلي ليل هذه المرحلة الرديئة عن صبح جديد.

لم ينبئ الموقف الرسمي الفلسطيني الصائب، إزاء رفض الدعوة العدمية إلى الانسحاب من جامعة الدول العربية، على أي رهان حول إمكانية عودة الروح إلى جسد هذه المؤسسة الشائخة، أو تم اعتماده لأن هناك من يعوّل كثيراً على بيروقراطية لا يملك أمينها العام أمراً من أمورها الحقيقية، وإنما لأن قرار الانسحاب أقرب ما يكون إلى صرخة في واد بلا زرع، وإشهار حالة يأس لا محل لها مطلقاً في حماة الصراع. إن لم نقل نوعاً من الاستسلام المتسرع لأمرٍ واقع قد يتغير في منطقة حبلى بالمتغيرات، وهو ما يقتضي بالضرورة الموضوعية مواصلة التشبث بأهداب الحياة، والبناء على قاعدة أن اليأس ليس خياراً حتى في أحلك الأوقات. ومع أن الحفاظ على العضوية في جامعة الدول العربية لا يقدّم ولا يؤخر، وقد لا يكون مفيداً لأيٍّ من الأعضاء، سيما وأن هذه المنظمة الإقليمية لم تعد قادرةً على الهش أو النش، أو قل بلا حول ولا قوة، إلا أن الانسحاب الفلسطيني من الجامعة، وهي حائط مبكاهم السياسي، هكذا من دون تبصر أو احترازس، كان من شأنه أن يخدم المتربصين، وأن يقدم هدية مجانية لإسرائيل، وربما لحلفائها الجدد، ممن سيتبادلون معها التهاني والأنخاب، وقد يقول بعضهم «يستحقون هؤلاء الأوغاد» فيما سيعتبر الآخرون مثل هذا القرار الساذج ذريعة إضافية للتنصل من أي التزام سياسي وأخلاقي تجاه الشعب الفلسطيني، بحجة خروج «ناكري الجميل» عن الصف العربي.

لا يُشكل التطبيع الإماراتي والبحريني نهاية التاريخ، ولا خاتمة مطاف كفاح شعبٍ لم تنطفئ له شعلة، ولم تنكسر له روح، مرّت به نوائب بلا حصر، وتكسّرت على ظهره النصال فوق النصال، إلا أنه ظل يربي الأمل كما كان يربي الأولاد والورود والبنات، يقاوم بكل الأشكال المتاحة، ويحاصر الحصار، ويصنع معجزات الانبعاث مجدّداً من تحت الرماد.

افهموا يا بقر!

محمد طلبة رضوان

اتسع الهامش الديمقراطي، قليلا، في مصر عام 2003، برامج سياسية تحمل نفسا معارضا، وتجارب صحافية جديدة، والحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية)، أمام دار القضاء العالي، وسلم نقابات الصحافيين والمحامين والأطباء، وميدان التحرير، وعبد المنعم رياض، وطلعت حرب، والسيدة زينب، بدأت تظاهرات ووقفات تطالب، لأول مرة، بسقوط حسني مبارك، بصفته وشخصه، واسمه ورسمه، وصورته وسيرته. أعجوبة، أمثولة، وأضحوكة لدى بعضهم، 50 نَفَرا يريدون إسقاط دولة عمرها 50 سنة. أول مظاهرة تجاوزت الألف كانت في شبرا، انضم إليها العاديون، غير المسيسين، وذلك بعد عشرات المحاولات. وتلت «كفاية» عشرات المحاولات الأخرى، النخبوية، والشبابية. وعلى هامش الحركات، كانت اللقاءات والمحاضرات والندوات والمقالات والمدونات والصفحات التفاعلية على «فيسبوك» وغيرها؟ أفكار عن التغيير السلمي، التغيير اللاعنفي، إمكانية التغيير، البحث عن بديل، عن أمل مشروع، وواقٍ، إلى أن وصلنا إلى الجمعية الوطنية للتغيير، واسم محمد البرادعي، وهو الكفاءة المصرية التي كرّمها العالم، واعترف بها النظام، ويصعب اتهامها بالخيانة أو العمالة أو قلب نظام الحكم أو الأخونة، ويسهل جمع الناس حولها، والاستثمار في قيمتها. وبدأت حملات «توقيع» مبارك، كان الهدف إحصاء، يرحل نظام ويأتي آخر، يرحل عسكري فاشل ويأتي مدني اعترف العالم كله بنجاحه، واعترف به مبارك نفسه. كان الناس يوقعون ويشاركون على فكرة وشخص. وواكبت ذلك أحداث مأساوية، مثل استشهاد خالد سعيد وسيد بلال. ومن قبلهم نشاط المدوّنات في فضح ممارسات النظام داخل السجون وسلخانات أمن الدولة، وفيديو عماد الكبير وغيره، وغضبة جناح جمال مبارك في انتخابات برلمان 2010، وفرضهم تقسيم «التورتة»، واقتطاع جزء صغير لخصومهم، كما جرت العادة المباركية.

لم تكن الأسباب السابقة وحدها وراء نجاح «يناير» المؤقت في إزاحة مبارك. ثمّة أسباب أخرى، أبرزها رفض قيادات المجلس العسكري مشروع التوريث، ودعم قوى إقليمية مثل قطر وتركيا الثورة في مواجهة قوى أخرى مثل السعودية والإمارات، ما وفّر للثورة المصرية قوة حقيقية في مواجهة غول الدولة وحلفائها، وعدم وجود ممانعة أميركية لرحيل مبارك، فقد فرغوا منه. وعلى الرغم من ذلك، نجحت الثورة في خطوتها الأولى، وتعثرت بقية الطريق. انفض الانتهازيون من حول البرادعي، فقد أدّى مهمته، وشاركوا إعلام النظام القديم في تشويهه، والخوض في دينه وعرضه، وتردّدت نغمة ساذجة تفيد بأن الثورة لم يكن لها قائد، وأن الشعب ثار وحده، من دون عمل أو جهد أو تخطيط أو نضال لسنوات. بالحظ، بالمصادفة، شيطاني. «شعب بغزالة اتخذق قلب التاريخ في يومين»، كثيرون صدقوا هذا الهراء، ومشوا وراءه، ففشلت الثورة في اختيار رمز، وفشلت في الالتفاف حول فكرة، وفشلت في إزاحة ممثل مبارك من انتخابات الرئاسة، وكانت سببا في حصوله على أقل من نصف الأصوات، بقليل، واقترابه من النجاح، وتأكيده على حضوره وشعبيته، في مواجهة قوى ثورية مشتتة، بلا هدف، بعد رحيل مبارك، وجاء «الإخوان»، وكان ما كان من فشلهم، وإفشالهم، وارتباط الثورة في ذهن المواطن العادي بالفوضى، ولم يكن من الصعب إزاحتها، بتأييد شعبي، وعودة «النظام»!

حاول المصريون، لم يخذلوا ثورتهم، انحازوا لها، حين انحازت لهم، ووفرت بديلا واضحا، سألت دماؤهم في الميادين، ووقفوا أمام اللجان الانتخابية بالملايين، ومنحونا فرصة، فخذلناهم، لا هم شعبٌ عظيم، ولا شعب رجيم. المصريون «شعب قديم»، وهو من أكثر شعوب المنطقة ثورة على حكامه، ولديهم من «الحدس» ما يكفيهم لتعزيز خطوتهم. يصرخ المقاول محمد علي من إسبانيا: «انزلوا يا بقر» .. ليسوا بقرا، البقر هم من يسهل قيادهم إلى غير وجهة، إلى غير هدف. «يمشي السيسي وربنا يسهل»، سبع سنوات من «نضال العوامات». من الخارج، لم تفرز فكرة أو شخصا أو مشروعا، محل إجماع واعتبار، فلماذا ينزل المصريون، وما الذي ينتظرهم لو نزلوا وأزاحوا عبد الفتاح السيسي؟

هل يثمر الحوار الليبي حلاً سياسياً؟

عمر كوش

يشي الحوار السياسي الذي عقد، أخيرا، في كل من مدينة مونترو السويسرية ومنتجع بوزنيقة المغربية، بين الأطراف الليبية المتصارعة، بأن ثمّة جهودا إقليمية ودولية تبذل في سبيل البحث عن مخرج سياسي للأزمة الليبية، يمرّ عبر صياغة تفاهمات وتوافقات بشأن مواضيع عديدة، تطاول قضايا الحكم والدستور والإدارة، بغية التوصل إلى اتفاق لتعزيز وقف إطلاق النار، الذي أعلن عنه كل من رئيسي المجلس الرئاسي فائز السراج، ومجلس النواب عقيلة صالح، الشهر الماضي (أغسطس/آب)، إضافة إلى التوصل إلى تسويات ومصالحات بين مختلف الأطراف الليبية.

وأفضت جلسات الحوار إلى التوصل إلى توافقات عامة بشأن مسألة إعادة هيكلة السلطة التنفيذية، من خلال تشكيل مجلس رئاسي، يضمّ رئيساً ونائبين له فقط بدلا من تسعة، وحكومة وحدة وطنية مستقلة عن المجلس، إضافة إلى مسألة اقتسام المناصب السيادية، وفقاً للمادة الخامسة عشرة من «اتفاق الصخيرات» الموقع في نهاية 2015 في المغرب، والنظر في إعادة هيكلة السلطة التنفيذية، وتحديد موعد إجراء انتخابات نيابية ورئاسية، والتوافق على كيفية تعيين محافظ مصرف ليبيا المركزي وأعضاء المحكمة العليا والمفوضية العليا للانتخابات والنائب العام ودواوين المحاسبة والرقابة المالية وهيئة مكافحة الفساد. غير أن التوافق المبدئي على ذلك كله جرى على أساس توزيع المناصب السيادية بين أقاليم ليبيا الثلاثة، طرابلس وبرقة وفزان، الأمر الذي يثير مسألة الثمن الذي يمكن أن تدفعه ليبيا إن جرى التوزيع وفق مبدأ المحاصصة بين الأقاليم، كونه قد يفتح الطريق أمام تقاسم كعكعة السلطة في ليبيا بين الأطراف المتصارعة، وما يترتب عليه من تقسيمها الجغرافي بين تلك الأطراف. لذلك من المهم أن تتولى الأمم المتحدة رعاية حوار شامل يجنب ليبيا مثل هذه المخاطر، خصوصا بعد توافق الأطراف الدولية المتدخلة في الشأن الليبي على تسمية مبعوث أممي جديد إليها.

وإذا كان من المهم جداً أن يصل الليبيون إلى رؤية لحلّ قابل للتطبيق على الأرض، بما يُبعد بلادهم عن مزيد من الصراع والخراب، إلا أن الاتفاق على المبادئ العامة غير كاف في حد ذاته، لأن الأهم هو التوافق على التفاصيل وواقعيتها ومدى قدرة الأطراف على تنفيذها على أرض الواقع، حيث ما يزال السجال بين الأطراف الليبية قائماً حول المقترح الأميركي، القاضي بإنشاء منطقة منزوعة السلاح، تمتد من مدينة سرت وصولاً إلى قاعدة الجفرة، وأن تكون مدينة سرت عاصمة لليبيا بدلاً من طرابلس، إذ تتطلب الموافقة عليه وضع آلية رصد أممية لمراقبة وقف إطلاق النار، لكنها لا تحظى بقبول جميع الأطراف، خصوصا من اللواء المتقاعد خليفة حفتر. إضافة إلى مسالة اختيار مدينة سرت مقرّاً للرئاسة والحكومة، ومعها مختلف المؤسسات التشريعية والتنفيذية، وكذلك ما تزال مسائل أخرى معقدة، وتستلزم توافقات، مثل اختيار رئيس المجلس الرئاسي ونائبيه، وكذلك تنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية.

وإذا كانت الضغوط والاتصالات الدولية قد دفعت الأطراف الليبية إلى الجلوس للتفاوض والحوار، إلا أن الضغوط الشعبية كان لها دور أيضاً في دفعها إليه، حيث عمّت التظاهرات الاحتجاجية على تردّي الأوضاع المعيشية والفساد المدن والمناطق الليبية، بشرقها وغربها، وامتدت إلى مناطق الجنوب الليبي. وعبّر فيها الشباب المحتجّون عن رفضهم ممارسات السلطات القائمة، والمشهد السياسي القائم برمته، وطالبوا بوقف معاناتهم نتيجة تزايد الأزمات الاقتصادية والمعيشية التي تعصف بهم، وتوفير الخدمات الأساسية، ومحاربة ظاهرة استشراء الفساد.

ولا شك في أن عناصر المشهد الليبي الخارجي دفعت الأطراف الليبية إلى مواصلة التفاوض، بغية التوصل إلى توافقات جدية وبعيدة المدى، فإن المطلوب من المجتمع الدولي إعطاء الملف الليبي أهمية أكبر، وتفعيل الدور الأممي من أجل الابتعاد عن المناورة والمماطلة ورعاية وضبط السقف الزمني للحوار، وإلزام مختلف الأطراف بمخرجاته، بوصفه الطريق الوحيد إلى إنهاء الأزمة الليبية، وإعادة بناء مؤسسات دولة جامعة، قادرة على وقف الانهيار الاقتصادي، وتأمين الخدمات وسبل العيش الكريم للشعب الليبي الذي أنهكته الحروب بالوكالة والانقسامات السياسية وفوضى السلاح والفساد.

وإذا كانت جلسات الحوار قد وصلت إلى توافقات لمرحلة انتقالية، وتفويض لجنة الحوار السياسي من أجل تقويم تنفيذ ما تمّ الوصول إليه، ومتابعته بشكل دوري، إلا أن تطبيق الخطوات التي اتفق عليها قد يستغرق وقتاً طويلاً، نظراً إلى اختلاف أجندات الدول المتدخلة في الشأن الليبي ومصالحها، والاختلاف بين القوى التي تتحكّم في الأقاليم الثلاثة، والانقسامات بين داخل كل طرف، ووجود أصوات رافضة للحوار السياسي، ولا ترى سوى الحسم العسكري مخرجاً للأزمة. لذلك لم تبد أطرف الأزمة الليبية استعدادها لإنهاء ظاهرة الاعتقالات غير القانونية، ولم تفعّل قانون العفو عن السجناء السياسيين، كما لم تقم بأي خطوة من أجل تأمين العودة الآمنة للنازحين والمهجرين.

وما تزال هناك خلافات عالقة بين ما يطرحه كل طرف، بالنظر إلى وجود رؤى متباعدة حيال قضايا عديدة جوهرية للتسوية المرتقبة، حيث يؤكد المجلس الأعلى للدولة على ضرورة أولوية إجراء استفتاء على الدستور، قبل الذهاب إلى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، بينما يطالب رئيس مجلس النواب بأولوية إجراء انتخابات مجلس الرئاسة الجديد، إلى جانب وجود خلافات على مدة الفترة الانتقالية، وعلى أن تكون مدينة سرت عاصمة جديدة، ومقرّاً للسلطة الجديدة. يضاف إلى ذلك مسألة إعادة ضخ النفط الليبي، والتصرّف في عوائده، والتي يربطها بعضهم بالتوصل إلى تسوية شاملة، اجتراح نظام محاسبي موثوق فيه، وتشرف عليه الأمم المتحدة.

ويُظهر المشهد السياسي والميداني الليبي أن طريق التسوية السياسية ليس سهلاً، على الرغم من الاتصالات الدولية والإقليمية والضغوط الأميركية والداخلية، حيث تعترضها تعقيدات كثيرة، ذلك أن ما أنجز في بوزنيقة ومونترو رسم مساراً سياسياً عاماً للحل. والمأمول أن يستأنف الحوار بشكل رسمي وبرعاية الأمم المتحدة في الأسبوع الأخير من سبتمبر/أيلول الجاري، وأن ينبني على ما تمّ التوصل إليه، والدفع باتجاه التوافق على قضايا مهمة، مثل خروج المقاتلين وأسلحتهم من المدن والبلدات الليبية، وإعادة بناء جيش وطني موحد، بما يعني حل كل الميليشيات وإخراج المرتزقة، وهي أمور مرهونة بإرادة الدول المتدخلة في الشأن الليبي ومدى مراعاتها مصلحة الشعب الليبي.

(كاتب سوري)

يتظاهرون ضد حفتر في طرابلس، اغسطس 2020 (حازم تركية/الأناضول)

كاريكاتير عماد حجاج

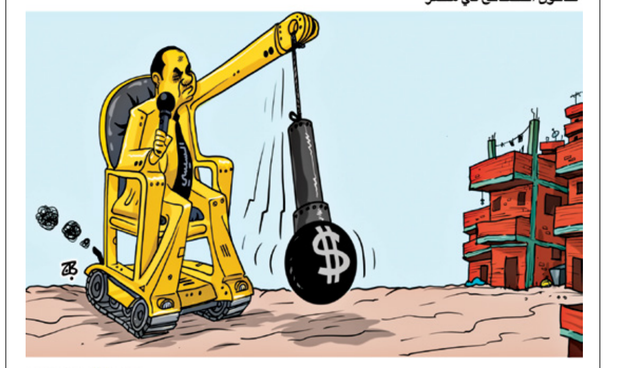

أربعون عاماً من الحرب

عمار السواد

في بلدان الحروب المتواصلة، كثيراً ما تكون ذاكرة العقل الجمعي، وتحديداً ذاكرة الأطفال، مرتبطة بالحرب، رائحة بارودها وصوت مدافعها ومشاهد خرابها وتداعيات نهاياتها. .. لست استثناء في هذا الصدد، ابن بلد حرب دامت طويلاً، وطن حارب كثيراً، وما يزال. باكورة ذاكرتي أزيز الطائرات، أزيز حرب السنوات الثماني وما بعدها أيضاً. لا أدري إنْ كانت تلك الذاكرة مرتبطة ببداية المعركة الأولى، أو أنها لاحقة. ما أذكره أني حضنت أختي الأصغر مني، وتبادلنا الصراخ والعويل والبكاء وكأنها نهاية العالم. في 22 من سبتمبر/ أيلول، بدأت الحرب العراقية الإيرانية. اختلف العالم في من بدأها، لكن الأمم المتحدة اعلنت لاحقاً أنّ بغداد كانت البادئة. كثيرون منّا كانوا عارفين بدء أنها ربح للأنظمة التي لا تخسر، ما دامت باقية، حتى لو خسر الناس والوطن. هذا ما لم تكن درسناً أبداً، هناك استعادة لها. كشف زمن رئيس الوزراء الأسبق، نوري المالكي، عن إرادة وإصرار على تكريس ذهنية الحرب وثقافتها. كان الرجل مولعاً بوضع البلاد دائما في لعبة الطوارئ. وفي نهايات عهده، أراد استثمار الحرب ضد الخلافة الإسلامية لإيجاد ثنائية قائمة على الثار وتصفية الحسابات، فضلا عن توجيه العقل الجمعي في هذا الاتجاه. وحين أُبعد من منصبه، لم تفعل الحرب ذلك، بل المعادلة السياسية داخلياً وخارجياً.

ليس المالكي استثناء، على الرغم من أنه النموذج الأكثر تورّطاً، لطول مكوثه في الحكم ولذهنيته القبلية التي لم يغادرها خلال حياته في مدن كبيرة. وهذه المنظومة القائمة على الحرب تمتلك دائما ذرائعها، فحين نتحدث عن الشرق الأوسط، فإننا نشير إلى أكثر بؤر الأرض تخمةً بالقسوة والدم. بمعنى آخر، يمتلك حكم العراق باستمرار ديمومة الحرب وذرائعها، ما دامت المجتمعات العراقية، على الرغم من الحروب المتواصلة أ

وماذا بعد ما بعد التطبيع؟

عبد الباسط سيدا

ما زالت منطقتنا تعيش أجواء حرب عالمية - إقليمية، تختلف عن الحربين العالميتين من جهة طبيعة المعارك، والقوى المشاركة، واتساع نطاق الميادين القتالية. ولكن نتائجها في مجال إعادة صياغة معادلات المنطقة وتوازناتها لن تقلّ ثقلاً ودوراً عن التي تمخضت عن نتائج تينك الحربين، فالقوى الدولية الأساسية منخرطة بهذه الصورة أو تلك في العمليات القتالية التي كانت في دول عديدة في المنطقة، ولم تنته بعد بصورة نهائية. كما أنها تمارس التأثير على الدول الأخرى التي تعيش حالة قلق وترقب، بفعل الخشية والتحسّب لما هو آتٍ من انعكاساتٍ على أوضاعها الداخلية، وأدوارها الإقليمية المستقبلية؛ هذا بالإضافة إلى المخاطر الوجودية التي تهدّدها من القوى الإقليمية المنافسة، فالولايات المتحدة الأميركية وروسيا كانتا في المشهد، منذ البداية؛ ولكنهما أسهمتا في توجيه المعارك، والتحكّم بنتائجها عبر الوكلاء المحليين، ومن خلال تقديم الدعم المدروس الذي كانت وظيفته التمكين من التوجيه والسيطرة، وإعطاء انطباع زائف بإمكانية الحسم السريع لصالح هذه الجهة أو تلك. هذا في حين أن التوجه الأساس كان يتمثل في إدارة الأزمة وتعميقها، وتوسيع نطاقها، ولكن من دون أن يتمكّن أي طرفٍ من إحداث اختراقاتٍ تتجاوز إطار المتفق عليه في خطوطه العامة.

إلى جانب القوتين العظميين، كانت بريطانيا وفرنسا أيضاً حاضرتيْن في الساحة من خلال الدور الأميركي. كما كانت الصين موجودة، وهي التي حرصت مرّات على التشارك مع الروس في استخدام حق النقض (الفيتو) المزدوج، لتعطيل أي قرار في مجلس الأمن، يدين نظام بشار، أو يخفف الضغط على السوريين الثائرين على استبداده وفساده.

أما القوى الإقليمية التي تفاعلت مع الجهود الدولية سلباً أو إيجاباً، وأسهمت، بناء على أولوياتها، وضمن حدود المسموح به دولياً، وعبر تحالفاتها متعدّدة الأطراف، في خلخلة المنطقة، وإنهاكها، فهي، بصورة أساسية، كانت إيران وتركيا وإسرائيل، هذا في مقابل تراجع الدور العربي نتيجة الخلافات البينية، وانشغال غالبية الدول العربية بأوضاعها الداخلية، وبالصراعات الدائرة في محيطها القريب. ويُشار هنا، بصورة أساسية، إلى كل من مصر والسعودية.

وفي واحدةٍ من مراحل احتدام الصراعات على الأرض السورية، كان في إمكان تفاهم سعودي - تركي أن يقطع الطريق على الامتداد الإيراني في دول المنطقة، ويحدّ من تأثيراته المدمّرة، سواء في سورية أو في لبنان واليمن، وحتى في العراق. ولكن يبدو أن عوامل عدة أسهمت في عرقلة ذلك التفاهم. بل على النقيض من ذلك، تحوّلت إمكانية التفاهم إلى خصومة ضمنية، ومنافسةٍ على الأدوار في عدد من الساحات، عبر التحالفات التي دخل فيها كل طرفٍ بمعزل عن الآخر، وبناءً على الأولويات الخاصة به.

وقد فتح ذلك المجال أمام النظام الإيراني ليمارس مزيدا من التخريب في دول المنطقة، على المستويين، المجتمعي والمادي. واستفاد النظام المعني وحليفه في سورية من تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) الذي استغل المظلومية السنية، ليضرب ويشتت القوى المناهضة للتغلغل الإيراني في العراق، والقوى السورية الثائرة على النظام. وبعد انتهاء الدور الوظيفي الذي أُنيط بهذا التنظيم الإرهابي، تركزت الأضواء على الدور الإيراني نفسه الذي كان، هو الآخر، لزعزعة استقرار المنطقة، واستنزاف طاقاتها، ودفْع دولها نحو تحالفاتٍ واصطفافاتٍ جديدة، استعداداً لاستحقاقات إقليمية - دولية مستقبلية، فإيران وأذرعها العسكرية من المليشيات المذهبية اللبنانية والعراقية والأفغانية والباكستانية، كانت وما زالت موجودة في سورية والعراق واليمن، أما مليشيات حزب الله في لبنان فهي تتحكّم بمصير الدولة الذي بات على كفّ عفريت كما يُقال، خصوصا بعد زوال بريق مبادرة الرئيس الفرنسي ماكرون المستعجلة وفعاليتها.

ولكن الدور الإيراني كان من المسكوت عنه أميركياً وإسرائيلياً، مقابل تفاهم روسي أميركي إسرائيلي عام حول ترتيب الأوضاع في سورية، وبشكل يراعي مصالح الأطراف الثلاثة وحساباتها. كما تم التوافق، ضمن هذا الإطار العام، على التنسيق بين الجهود الخاصة بكل طرفٍ في الميدانين، العسكري والسياسي، وذلك بما يضمن المصالح الخاصة بكل طرف، ولكن من دون أي تهديدٍ للاتفاق العام.

وهذا ما يفسّر الصمت الروسي في مواجهات الضربات الإسرائيلية الروتينية لقواعد القوات الإيرانية وحزب الله في سورية، وهي القوات التي تعد نظرياً متحالفة مع الروس. كما أن الجهود الروسية السياسية عبرمسار أستانة - سوتشي، وتنسيقها مع كل من تركيا وإيران، وتواصلها مع قوى وشخصيات سورية عديدة، تدخل هي الأخرى داخل إطار المسموح به ضمن التوافق العام المشار إليه. والأمر ذاته ينطبق على الدور الأميركي في منطقة شرقي الفرات. وبالتوازي مع تزايد درجة التفاهم والتنسيق بين الإيراني والتركي، عبر عراب سوتشي الروسي، هذا التفاهم الذي يقوم أصلاً على حجم هائل من المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الطرفين، تفاقمت حدة الضغط الإيراني على منطقة الخليج، وعلى السعودية تحديداً، عبر البوابة اليمنية.

وفي غياب عوامل القوة الذاتية لدى كل دولة عربية بمفردها، وفي أجواء انعدام الأمل بإمكانية الوصول إلى تفاهم عربي شامل، تفاهم ربما كان من شأنه إعادة التوازن إلى المعادلات المختلة في المنطقة، وجدت دول عربية في الاستعانة بالقوة الإسرائيلية منقذاً لها، يحميها من نتائج الجهود التنسيقية الإيرانية - التركية التي تعمل من مواقع مختلفة، وبناء على تصوّرات وأهداف متباينة لملء الفراغات الحاصلة نتيجة الأزمة البنيوية العميقة التي تعاني منها معظم الدول العربية؛ وهي الدول التي يبدو أنها قد ضاعت بين عجزها عن إنجاز المشاريع القومية الكبرى، وأخفقت في مشاريعها القطرية تحت وطأة الخلافات والمنافسات المستمرة بين أجنحة ومراكز القوى في منظومة الحكم.

لقد قيل الكثير، وسيقال الكثير، عن اتفاق أبراهام/ إبراهيم، والاتفاقيات الفرعية، بين كل من الإمارات والبحرين من جهة وإسرائيل من جهة أخرى، وقيل عنه إنه تطبيع جديد. وهناك من دان مباشرة مقابل من أيد مباشرة. وبين الفريقين، قُدّمت آراء توفيقية من بعضهم، ممن حاولوا الجمع بين الموقفين. ولكن لعله من المناسب الإشارة هنا إلى أن استخدام مصطلح التطبيع لتوصيف الاتفاقيات التي كانت، والاتفاقيات التي ربما ستكون على الأغلب بين دول عربية أخرى وإسرائيل، ليس دقيقاً، فهي اتفاقيات ما بعد التطبيع، أتت بعد اتفاقيات التطبيع التي بدأت بها مصر عام 1978/ 1979 في عهد أنور السادات، وتوالت عبر منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات عام 1993، ومن ثم الأردن في عهد الملك حسين عام 1994. وكان حافظ الأسد في طريقه إلى التطبيع، لولا تداخل عوامل عدة، منها الانحدار الحاد في وضعه الصحي، وإصراره على التوريث، واستفادته القصوى من شعارات محور «المقاومة والممانعة». الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها في واشنطن، في 15 سبتمبر/ أيلول الحالي، بإشراف الرئيس الأميركي، ترامب، هي اتفاقيات تعاون شمولي، تعلن عن بداية مرحلة جديدة في المنطقة، ومن المتوقع أن تتسع هذه الدائرة، فلمعظم الدول العربية علاقات بهذه الصورة أو تلك مع إسرائيل، ولكنها غير معلنة، بعيدة عن معرفة الناس، وستظهر إلى العلن، حالما يشعر حكام تلك الدول أنهم قد باتوا في مأمن من ناسهم في حال الإعلان، وذلك بعد اقتناعهم بأنه لم يعد من المجدي الاستمرار في التشدّد، والمقاطعة مع إسرائيل في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، وبعد عقود من الحروب والاستنزاف. لذلك حان الوقت لمقاربة الموضوع بطريقة أخرى، بعد التحرّر من الأوهام والعواطف، واعتماد الواقعية السياسية المبنية على المصالح والأولويات الخاصة بكل دولة، وذلك وفق أصحاب ومنظري ما بعد التطبيع.

ولكن مهما يكن، المشكلة الأساسية تبقى بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ولن تحل من دون إزالة جدران الفصل العنصري على الأرض، وجدران الحقد والتوجس وروحية الانتقام في النفوس. وذلك لن يكون ما لم تؤخذ الحقوق الفلسطينية التي أقرّتها القرارات الدولية بعين الاعتبار. إلا أن أولويات الحل تستوجب معالجة الخلافات الفلسطينية – الفلسطينية، فمهما كانت المبرّرات، لا يمكن لطرفٍ فلسطيني أن يسوّغ تحالفه مع طرف إقليمي، عمل، وما زال يعمل، على خلخلة مجتمعات المنطقة، وتهديد الأمن والاستقرار فيها، وأن ينسق الجهود مع حزب الله الذي شارك نظام بشار في قتل السوريين، وهو يهدّد اليوم وجود الدولة اللبنانية.

المراجعات الصريحة، المؤلمة في بعض الأحيان، مطلوبة، وإلا فإن التداعيات ستستمر، ولن يحل السلام في المنطقة، كما يسوق ويروج أهل ما بعد التطبيع في وقتنا الحالي. والمنطق السليم يلزمنا بطرح السؤال: كيف لطرفٍ أن يتجاهل كل الحدود لعقد اتفاقيات سلام وتعاون مع من كان يعتبره حتى الأمس القريب عدواً، ويعجز عن كسر الجليد مع الشقيق المجاور، الشريك في المحنة والمصير؟

(كاتب ورئيس سابق للمجلس الوطني السوري المعارض)

> كان في إمكان تفاهم سعودي - تركي أن يقطع الطريق على الامتداد الإيراني في دول المنطقة، ويحدّ من تأثيراته المدمّرة

> لا يمكن لطرف فلسطيني أنْ يسوّغ تحالفه مع طرف إقليمي، ما زال يعمل على خلخلة مجتمعات المنطقة، وتهديد الأمن فيها

يحدث في «العدالة والتنمية» المغربي

عبد الحميد اجماهيري

لم تمرّ نهاية الأسبوع الذي ودعناه مروراً عادياً في أجندة حزب العدالة والتنمية (الحاكم) في المغرب. كانت مناسبة لـ«ترسيم» نقاش فريد من نوعه، وله حمولاتٌ فيها جوانب كثيرة غير مسبوقة في التاريخ السياسي الحديث للحزب الذي حظي بثقة المغاربة لتشريعيتين متتاليتين. ففي ذلك اليوم صدر بلاغ (بيان) عن مكتب المجلس الوطني، وهو أعلى هيئة تقريرية بين مؤتمرَيْن وبمثابة برلمان الحزب، يطّلع من خلاله المغاربة عموماً، والطبقة السياسية خصوصاً، على تخصيص الاجتماع «لتسليم مذكرة مطلبية إلى رئيس المجلس الوطني التي تقدم بها بعض أعضاء الحزب وشبيبته، الرامية إلى مطالبة المجلس الوطني بتفعيل المادة الـ24 من النظام الأساسي للحزب، بالدعوة الى عقد مؤتمر وطني استثنائي».

لم تردّ الأمانة العامة للحزب التي يرأسها سعد الدين العثماني (رئيس الحكومة) على الطلب، لكن قيادة الحزب في الهيئة التقريرية لم تتجاوزه أو تتغاض عنه، كذلك فإنها سلكت المسطرة التنظيمية الدقيقة التي قد تكون المرة الأولى التي تُفعَّل وتُطبَّق، فهذه هي المرّة الأولى فعلاً التي يجد الحزب نفسه أمام طلبٍ كهذا في وضع استثنائي، يتميز بسنة انتخابية ونقاشات، قد تبدو سابقة لأوانها حول الاقتراعات! وعليه، كُلِّفَت رئيسة اللجنة السياسية في الحزب متابعة الأمر كما تقتضيه المسطرة من خلال النقاش داخل اللجنة، محطة أولى في ما يبدو، قبل توسيع القراءة في الحزب كله. والسؤال الذي قد يتبادر إلى الذهن: هل هناك قراءتان متناقضتان لواقع الحزب الأول في المغرب، ومن ثمّة لواقع السياسة في البلاد، أم هي قراءة واحدة لما يقع خارج الحزب من موقعين مختلفين داخله؟ لماذا وجد الحزب نفسه في وضعية تدبير (إدارة) الاستثناء، والحال أنه الثابت الكبير في السياسة الحكومية والبرلمانية، مدة تزيد على تسع سنوات، منذ فوزه على متن موجة الربيع العربي في 2011؟ يقتضي الجواب الرجوع

مناصرة لـ«العدالة والتنمية» في الرباط (فضل سنّا/فرانس برس)

إلى نقاش سبق أن أُثير على هامش لقاءات شبيبة الحزب، وجديدها اللقاء الوطني، في أغسطس/ آب الماضي وسبتمبر/ أيلول الحالي، وعادة ما تكون الشبيبات (جمع شبيبة) في الأحزاب القوية، التي تمتد في المجتمع مختبراً حقيقياً لما يتفاعل في البلاد، كما هو حال الشبيبة الاشتراكية التي كانت رأس الحربة في كل التطورات، سلباً وإيجاباً، بالنسبة إلى الحزب الذي سبق «العدالة والتنمية» في قيادة البدائل السياسية. وقد بدأ هذا النقاش صامتاً وداخلياً، بعد إعفاء عبد الإله بنكيران من تشكيل الحكومة الثانية، ثم من ولاية ثالثة على رأس حزب العدالة والتنمية، وذلك كله إيذاناً بتشنجات قوية داخل التنظيم، أسعفت فيها التربية «الدعوية» للمناضلين، إضافة إلى الحوار الداخلي في تضميد الضربة وامتصاص الصدمة التي خلفتها إقالته، بعد أن عجز عن فرض تصوّره لتشكيلتها.

داخلياً: كانت للحوار مخرجاته الكثيرة، لكنه في العمق أفاد في تلحيم الحزب أكثر من تقديم الأجوبة الساخنة على ما وقع. وفي هذه، أفلح الحزب في تجاوز محنةٍ لا تتجاوزها الأحزاب المغربية عادة، تتعلق بما ينتج من تشكيل الحكومات أو الانتخابات أو الموتمرات من تصدعات وتشرذمات... إلخ، سببها توزيع سلطات ذاتية (من مناصب قيادية) أو مؤسساتية (ما يخص المناصب). وساعد المناخ الدستوري التدبيري الحديث للإدارة والتعيينات في وجود طاقات الحزب في دواليب الدولة والمؤسسات المنتخبة بقوة السيادة الشعبية، دون أن يكون هناك انحسار (بلوكاج) قد يولد الانفجار، كما حدث عندما وجد كثيرون أنفسهم طاقات فائضة عن أحزابهم. ونقطة الخلاف، في هذا الباب، ما عبّر عنه نائب رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، بالقول: «إننا لسنا مسؤولين عن تدبير الخمس سنوات الأخيرة»، أي الولاية الحالية تلك التي تشكلت حكومتها من دون بنكيران. وهو مضمر سياسي، يرمي إلى عدم تحميل الحكومة التي يقودها حزبه مسؤولية النتائج غير المرضية، ثم العجز والشلل الذي طبعها في ملفاتٍ كثيرة، وربما استباق الحكم الذي قد تصدره الصناديق على عملها. النقطة الثانية، في جدول الخلاف، تخص ما راج في الكواليس، ثم انتشر كالنار في الهشيم، أن هناك دعوة إلى «تقليص» مشاركة الحزب في الانتخابات، وهذا الأمر، بالنسبة إلى من لا يعرف دهاليز السياسة المغربية، مقتضى سياسي اعتمده الحزب إبّان بداياته وأيام الملك الحسن الثاني، في لَجم شهيته الانتخابية، حتى لا تتجاوز التوازن الذي كانت تقتضيه البلاد وقتها.

وقد مرّت عليه قرابة عشرين سنة، على الأقل، وهو أمر يبدو غريباً بالنسبة إلى العهد الجديد، ويحيل على مضمراتٍ كثيرة، منها أن قوة الحزب، وقدرته على الاكتساح تخيف مكونات ما داخل البلاد، وأنه يبعث لها بخطاب لطمأنتها، إلى أن الحقل السياسي ما زال مفتوحاً أمام كل المكونات الموجودة، كذلك فإنه يضمر ما هو أعمق، أي إنه هو المفاوض الوحيد للدولة بشأن مستقبل الخريطة السياسية!

من غريب السياسة المغربية في الوقت الحالي أن الدعوة إلى «الاستثناء» هي التي تأتي بتطبيع العلاقة مع مكونات الحقل السياسي، بما فيها الدولة. ومن الغريب أيضاً، أن حزباً، هو عصب الحكومة، يريد التفاوض على حكومةٍ قادمةٍ ما زالت في علم الغيب. لكن الثابت أن التحول من حزب سعى دوماً إلى تطبيع وضعه، حتى إنهُ اعتبر أن لمهمة بناء الثقة مع مؤسسات الدولة، الأولوية على الإصلاح السياسي. في فترات سابقة، كان الحزب يسعى إلى العمل بـ«حالة الاستثناء الداخلي»، وفيها ما يغري المتتبعين بالقراءة، في حقل سياسي يتأثر، كثيراً أو قليلاً، بما يروج في الدائرتين، العربية والإقليمية. وهنا لا بد من التنبيه إلى أن حضور الوضع في تونس لا يخلو من إنذار، إذ إن حزب النهضة، القوي مجتمعياً وانتخابياً، والذي يوجد في حقل ديموقراطي شبه مكتمل، أقله في النصوص، يقبل حكومة كفاءات وتكنوقراط، وهو الذي كان من الأوائل في الربيع العربي، وقائد الثورات الجديدة، يشكل الآن نموذجاً للامتحان السياسي.

غير أن رسائل الطمأنة سرعان ما بدأت تعطي عكسها، إذ قرأ فيها كثيرون «أن الحزب الذي يتفاوض قادر على أن يحكم وحده، إذا هو لم يقلِّم مشاركته (!)». وبالتالي، «ذلك معناه أن المغرب يوجد عشية انهيار النظام الحزبي المغربي بكليته، الذي ظل قائماً منذ الاستقلال، ثم استقر على ما استقر عليه منذ التسعينيات، وبالتالي انبثاق نظام جديد يستدعي الدخول إليه بشكل كامل تفاوضاً قبيل الانتخابات». وهي مسؤولية تفوق التوازنات الداخلية لأي قوة سياسية، قد تغير قواعد الاشتباك الديموقراطي، لكنها لا يمكن أن تبشّر بنهاية نظام سياسي، لمجرد تحليل موقعها فيه، سلباً أو إيجاباً. والمؤكّد أن ما قد يفرزه واقع «العدالة والتنمية» سيؤثر بالواقع الحزبي المغربي، لأنه قوة سياسية منظمة ومهمة، كذلك فإنه الحزب الذي يقود الحكومة في إحدى أدقّ المراحل التي تعرفها البلاد، بل البشرية.

(كاتب مغربي)

> الدعوة إلى «الاستثناء» هي الذي تأتي بتطبيع العلاقة مع مكونات الحقل السياسي

> ما قد يفرزه واقع «العدالة والتنمية» سيؤثر في الواقع الحزبي المغربي

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ▪ مدير التحرير **ارنست خوري** ▪ المدير الفني **إميل منعم** ▪ سكرتير التحرير **حكيم عنكر** ▪ السياسة **جمانة فرحات** ▪ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ▪ الثقافة **نجوان درويش** ▪ منوعات **ليال حداد** ▪ الرأي **معن البياري** ▪ المجتمع **يوسف حاج علي** ▪ الرياضة **نبيل التليلي** ▪ تحقيقات **محمد عزام** ▪ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
▪ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
▪ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

▪ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
▪ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
▪ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
▪ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads